

دراسات نقدية 1 – الاسبوع الخامس

المسئولية الجنائية لمقدمي خدمات الإنترنت - (دراسة تحليلية خاصة
لمسئولية مزودي خدمات الاتصالات الإلكترونية)

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: أهمية الدراسة

1. أهمية الدراسة في السياق التشريعي والحقوقي المعاصر

تتجلى الأهمية الجوهرية للدراسة في توقيتها ومضمونها، إذ تنطلق من واقع قانوني بات يعاني من قصور تشريعي واضح أمام تسارع التطورات التكنولوجية والرقمية. فشبكة الإنترنت لم تعد مجرد وسيلة اتصال أو ترفيه، بل أصبحت جزءاً أصيلاً من بنية الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية للمجتمع. ومع تنامي الجرائم الإلكترونية (التحريض، الابتزاز، التجسس، نشر المحتوى الإرهابي والإباحي...)، برزت الحاجة إلى تنظيم المسؤولية القانونية الواقعة على الجهات التي تُيسّر هذا النشاط، أي مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) ومقدمي خدمات الاتصالات.

الدراسة تُسلط الضوء على هذا الواقع المأزوم، وتبين كيف أن قوانين العقوبات التقليدية وُضعت في زمن سابق لم يكن يعرف الإنترنت أو مخاطره، وبالتالي لا تصلح وحدها لمواجهة التحديات الراهنة. من هنا، تبرز أهمية الدراسة في دق ناقوس الخطر القانوني وتحفيز المشرعين إلى إعادة النظر في المنظومات الجنائية لتتلاءم مع الطابع الفني والتقني للجرائم الحديثة.

أولاً: أهمية الدراسة

2. أهمية علمية فكرية تتعلق بالتأصيل القانوني للمسؤولية التقنية

لا تقف أهمية الدراسة عند حد معالجة فراغ تشريعي، بل تتجاوزه إلى المساهمة في تأصيل مفهوم المسؤولية الجنائية في السياق الرقمي، وذلك بربط مفاهيم المسؤولية الكلاسيكية (الركن المادي والمعنوي، علاقة السببية، شخصية المسؤولية...) بواقع مختلف تمامًا يتم فيه ارتكاب الجريمة من خلال "وسطاء تقنيين" لا يرتكبون الفعل مباشرة بل يتيحونه.

كما تتضح أهمية البحث في أنه يعرض كيف يمكن للمسؤولية أن تمتد لمقدمي الخدمات التقنية حتى وإن لم يكن لهم نية إجرامية مباشرة، من خلال ما يُعرف بـ "المسؤولية بالامتناع" أو "المسؤولية بالمساعدة"، ما يُعد توسيعًا غير تقليدي لمفهوم الجريمة.

أولاً: أهمية الدراسة

3. أهمية عملية تنفيذية تتعلق بالسياسات الجنائية

الدراسة لا تكتفي بالتنظير، بل تطرح أهمية عملية شديدة تتمثل في توجيه صانعي القرار التشريعي والأمني نحو تطوير السياسات الجنائية، وتوفير أدوات قانونية لمواجهة الجرائم الرقمية. فهي تساعد في صياغة قواعد أكثر دقة تحدد متى يكون مقدم الخدمة مسؤولاً جنائياً ومتى لا يكون، وما هي المعايير التي يمكن الاحتكام إليها (مثل العلم بالمحتوى، أو وجود تحريض، أو التراخي في الحجب، إلخ). كما تفيد الجهات الأمنية والقضائية عبر تسليط الضوء على إشكاليات الإثبات الرقمي، وحجب المواقع، وأذن التفتيش الإلكتروني، وهي إشكاليات باتت تلامس كل أجهزة العدالة المعاصرة.

ثانيا: جوانب القوة في الدراسة

- من أبرز نقاط القوة في هذه الدراسة هو عمق التأسيس النظري، فالباحث لم يقتصر على المعالجة السطحية، بل انغمس في تفكيك أبعاد المفهوم الجنائي للمسؤولية وربطها بمفاهيم جديدة أفرزها الفضاء الرقمي. اعتمد على عشرات المراجع الأكاديمية المتنوعة، من بينها دراسات أوروبية، وكتب قانونية فرنسية، ومصادر عربية مثل رسائل دكتوراه وأبحاث جامعية ودوريات متخصصة، ما يعكس ثراء معرفيًا وبحثيًا قلّ نظيره في هذا المجال.
- تميّزت الدراسة بتكامل مناهج البحث؛ فهي لم تكتف بالمنهج الوصفي، بل استخدمت المنهج التحليلي لتفكيك النصوص القانونية، والمنهج المقارن لإبراز الفروقات بين التشريعات المصرية والفرنسية والأوروبية. هذا التنوع أعطى الدراسة قدرة على تجاوز القطر المحلي إلى رحاب القانون المقارن، ما يجعلها مرجعًا صالحًا لفهم كيفية تعامل مختلف النظم مع نفس المشكلة.

ثانيا: جوانب القوة في الدراسة

- تمتاز الدراسة بتقسيم علمي متماسك ومنطقي، يبدأ بمقدمة منهجية تُحدد الأهداف والمشكلات، ثم تقسيم واضح لفصول تُعالج الجوانب الموضوعية والإجرائية، وتنتهي بتوصيات علمية. هذا التسلسل يُمكن القارئ من متابعة الفكرة من جذورها إلى نتائجها بسلاسة.
- ما يُحسب للباحث هو قدرته على تجسيد النصوص في الواقع، فقد ناقش مثلاً صعوبة جمع الأدلة الرقمية، وأشار إلى المعوقات الفنية في حجب المواقع، واستعرض جدلية الرقابة القضائية على إجراءات التفتيش الإلكتروني. هذا الربط بين القانون النظري والواقع العملي أكسب الدراسة بعداً تطبيقياً مهماً يغيب في كثير من الدراسات القانونية النظرية.

ثالثًا: جوانب الضعف في الدراسة

- رغم التطرق لمشكلة القصور التشريعي، فإن الدراسة لم تُرفق مقترحات نصوص قانونية بديلة أو معدّلة، ولم تقدم نماذج تشريعية جاهزة تُمكن المشرّع من تدارك الخلل. كان من المتوقع أن تُتّوج الدراسة بملحق يضم مشروع قانون، أو على الأقل مسودة لمواد قانونية جديدة تعالج مسؤولية مزود الخدمة بدقة أكبر.
- افتقرت الدراسة إلى تحليل دقيق لأحكام قضائية صادرة عن محاكم في مصر أو في الخارج. هذا الضعف يُفقد الدراسة فرصة ثمينة لتوضيح كيف تتعامل المحاكم فعليًا مع هذه المسؤوليات. فلو قدم الباحث نماذج لأحكام أدانت أو برأت مزودي الخدمة، لأضفت مزيدًا من الثقل العملي على الدراسة.

ثالثًا: جوانب الضعف في الدراسة

- خلو الدراسة من إحصاءات دقيقة حول عدد الجرائم الإلكترونية أو حالات تورط مقدمي الخدمة يُعد نقطة ضعف، لأن الأرقام تُعد دليلًا ماديًا يعزز أهمية الموضوع، ويوضح حجمه وتأثيره، كما أنها تُسهم في إبراز الحاجة الملحة للتعديل التشريعي. كان بالإمكان الاستفادة من تقارير رسمية صادرة عن النيابة العامة، أو مراكز أمنية، أو منظمات دولية.
- رغم الإشارة إلى وجود أدوار متعددة (الناشر، المستضيف، المورد، ناقل البيانات...) إلا أن الدراسة لم تُخصص فصولًا مستقلة لبحث مسؤولية كل فئة على حدة. هذه نقطة ضعف منهجية، إذ كان من المفيد جدًا تحليل دور كل فئة فنيًا وقانونيًا وتحديد متى تكون مسؤولية ومتى تُعفى، ووفق أي معايير.

الخاتمة

الدراسة تُعد مرجعاً علمياً متميزاً في موضوع لا يزال ناشئاً في الفقه القانوني العربي، إذ توفّق الباحث في معالجة إشكالية معقّدة تجمع بين التقنية والقانون الجنائي، ونجح في بناء نظرية قانونية تُقارب بعمق مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت.

لكن وعلى الرغم من هذا النجاح المنهجي، تبقى الحاجة قائمة إلى تطويرات مهمة، خصوصاً على مستوى تحليل التطبيقات القضائية، صياغة النصوص المقترحة، وتفصيل المسؤوليات الفنية المختلفة، وهي أمور إن أُضيفت في طبعات لاحقة أو دراسات مكملّة، ستجعل من هذا العمل حجر زاوية في التشريع الجنائي الرقمي العربي.

المرجع

المراغي, ا. ع. (2020). المسؤولية الجنائية لمقدمي خدمات الإنترنت -
(دراسة تحليلية خاصة لمسئولية مزودي خدمات الاتصالات الإلكترونية).

Retrieved from

https://mklse.journals.ekb.eg/article_229442.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

